

كلمة السيد المحفوظ علي بيبا
رئيس وفد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب
منهاست – الجولة الرابعة
17 مارس 2008

سعادة السيد بيتر فان فالسوم
المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية،
السيد جوليان هارستون،
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية،
السيدات والسادة أعضاء وفد الأمم المتحدة
أعضاء وفد المغرب
أعضاء وفدي البلدين المجاورين، الجزائر وموريتانيا
السيد المبعوث الشخصي،

إننا نلتقي من جديد هنا في منهاست تحت رعايتكم في الإطار الذي حدده القرار رقم
1754 و 1783 (2007) الذي دعا من خلاله مجلس الأمن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية
الحمراء ووادي الذهب والمغرب للدخول في مفاوضات، وبحسن نية، من أجل التوصل
إلى حل سلمي يكفل حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

وكما كانت لنا الفرصة للتذكير في منهاست 1، فقد كان المغرب قد التزم باحترام وتطبيق
هذا الحق الأساسي إلى أن قرر غزو واحتلال بلدنا بالقوة في عام 1975 في إطار مشروع
توسع، والذي سبق وأن كانت دول أخرى من المنطقة هدفا مباشرا له.

في تلك السنة وقع شعبنا ضحية لحرب إبادة أستخدم فيها النابالم والفسفور الأبيض وهي
الحرب التي ما تزال متواصلة إلى حد الساعة من خلال سياسة انتهاك حقوق الإنسان التي
أدت إلى ميئات المفقودين من مدنيين وعسكريين، واعتقالات عشوائية والتعذيب والتي
تتمارس بدون خشية لأي عقاب نتيجة للحصار الإعلامي المفروض على المنطقة.

إننا شعب أظهر عزيمة وإرادة سياسية للمقاومة والاستمرار في المقاومة إلى أن ينال، اليوم
أو غداً، حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال.

ورغم ذلك، فإننا لم ندخر جهداً من أجل إعطاء فرص حقيقية وملموسة للحل السلمي
للنزاع الذي قُرض علينا بالقوة من طرف بلد جار كنا نتوقع منه المؤازرة والتضامن،
وهذا عقب انسحاب القوة المستعمرة الأوروبية.

في عام 1991، ومن خلال قبوله لمخطط التسوية الذي أرسل بموجبه مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو) إلى الإقليم، فإن المغرب يبدو أنه عاد إلى جادة الصواب وإلى التزاماته السابقة بالسماح للشعب الصحراوي أن يقرر مستقبله بحرية من خلال الاختيار بين الاستقلال أو الانضمام لهذا البلد في إطار استفتاء تقرير للمصير تنظمه وتشرف عليه الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية.

ورغم العراقيل التي وُضعت في طريق عملية تحديد الهوية، فقد أكد المغرب مرة أخرى، وبطريقة لا لبس فيها، لجيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام، تمسكه بعملية الاستفتاء (كما هو وارد في تقرير الأمين العام S/1997/882 الصادر بتاريخ 13 نوفمبر 1997). كما أن اتفاقيات هيوستن، التي قبلها المغرب وصادق عليها مجلس الأمن، تحدد بالتفصيل الخطوات التي يجب القيام بها إلى غاية إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير.

كل شيء كان معدا لتحقيق السلم الدائم والعدل. ورغم ذلك، وكما أكد على ذلك جيمس بيكر في شهر أغسطس 2004، فإن المغرب قرر "أنه لم يعد مستعدا للمضي قدما في العملية"، حيث بدأ بانتهاج سياسية التملص من التزاماته وإدارة الظهر للشرعية الدولية.

ومنذ ذلك الوقت فصاعدا توقفت العملية المؤدية للاستفتاء بسبب قرار المغرب أحادي الجانب، وليس بسبب عدم قابلية الاستفتاء للتطبيق أو عدم قدرة الأمم المتحدة على استكمال العملية، كما يزعم المغرب.

إن وفد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب لديه القناعة الراسخة بأن عملية الاستفتاء يمكن ويجب أن تُفعل من جديد على أساس الخطوط الموجهة والمراحل الموضحة، بشكل واضح، في مخطط التسوية واتفاقيات هيوستن وخطة بيكر، التي لا يمكن أن ترمي في سلة مهملات التاريخ بسبب قرار غير منطقي ومتسرع تم اتخاذه في حالة مزاج عكر.

هذه الاتفاقيات تمثل الاتفاق الوحيد والأكبر بين الطرفين، وبين الطرفين والأمم المتحدة من أجل بلوغ حل عادل ودائم للنزاع. إن محاولة فرض صياغة إطار آخر للحل على أساس مناقض لنص وروح وهدف اتفاقيات السلام، التي تم لاتفاق عليها والمصادقة عليها من قبل مجلس الأمن، يمثل مسعى لا يمكن لا للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، ولا للأمم المتحدة ولا لبلدان المنطقة ولا لإفريقيا قبوله أو المصادقة عليه.

وفي الواقع، فقد صرح الأمين العام ومبعوثه الشخصي وبنحو لا لبس فيه "أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن ترعى خطة تستبعد استفتاء يتضمن الاستقلال كواحد من الخيارات

في حين توفر حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. " (الفقرة 14 من التقرير S/2006/817 الصادر ب 16 أكتوبر 2006) .

وكذلك فإن الموقف الذي ظلت تؤكد، ومنذ أكثر من عشرين سنة، منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي الآن) ومعظم بلدان منطقة شمال إفريقيا فيما يخص القضية الصحراوية لا يدع مجالاً للشك حول المبادئ التي يجب أن تقود أي بحث عن سلام عادل ودائم.

هناك إذاً مبادئ القانون الدولي التي تعتبر جوهرية بالنسبة للأمم المتحدة وكذلك جملة مواقف وحقائق التي قاومت مرور الزمن، وفقد رسوخها توقعات الطرف الآخر بإمكانية فقدانها لقوتها وقيمتها.

وعلى هذا الأساس فقد رحبنا بالفرصة التي أتاحت في شهر أبريل 2007 من خلال قرار مجلس الأمن رقم 1754، وشاركنا، وبحسن نية، في عملية مناهست التفاوضية.

ومع الأسف، وكما رأينا من خلال رفضه غير المبرر لخطة بيكر وعرقلته لتطبيق اتفاقيات هيوستن ومخطط التسوية، وكما شهدنا أيضاً في الجولات السابقة، فإن المغرب لا يبدو أنه فهم الدرس، إذ أنه يظل مصراً على مقترح مبني على أساس خيار واحد مبتور هدفه هو تشريع مشروع توسعي قديم يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة وتنكراً للإطار المرجعي الذي حددته المجموعة الدولية لأجل حل النزاع في الصحراء الغربية.

وإننا لنود، السيد المبعوث الشخصي، أن نعلن أمامكم وأمام الوفد المغربي ما يلي، ونطلب رسمياً أن يرفع هذا الإعلان إلى علم الأمين العام ومجلس الأمن:

1. إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب مستعدة للتعاون من أجل التطبيق الصارم لقراري مجلس الأمن رقمي 1754 و 1783 (2007) اللذين يؤكدان صلاحية وأهمية مبدأ تقرير المصير بالنسبة لشعب الإقليم الذي ما يزال مسجلاً في قائمة اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار، وذلك بعد ثلاثة وثلاثين سنة من رحيل القوة الاستعمارية الأوروبية. إن الأمم المتحدة لا تعترف بالسيادة للقوة المحتلة الحالية ولا حتى وضعية دولة مديرة، حسب ما ورد في رأي القسم القانوني للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 29 يناير 2002.

2. إن موقفنا من قابلية تطبيق هذين القرارين معروف جداً. إننا نعتقد أن هدف مفاوضات مناهست، كما كان الحال مع المفاوضات السابقة في هيوستن ولندن ولشبونة، هو ضمان إقرار — وليس نفي — حق تقرير مصير الشعب الصحراوي طبقاً للمقتضيات التي حددتها المجموعة الدولية في قرار الجمعية العامة رقم 1514 (XV).

إن هذا الموقف يعد موقفا مرنا وشاملا لأنه يشمل كل الخيارات من أجل استفتاء تقرير المصير طبقا لمقتضيات هذا القرار. إن المسألة تتعلق بالسماح للشعب الصحراوي بقول الكلمة الفاصلة حول مستقبله. ليس ثمة من دولة أو منظمة دولية ذات مصداقية يمكن أن تقف ضد هذا المبدأ.

3. إن على الطرفين أن يبديا تعاونهما من أجل مساعدة الأمم المتحدة لاستكمال آخر مرحلة من عملية الاستفتاء آخذين بعين الاعتبار المقترحين الأخيرين، والجزء من المسافة التي قطعتها الأمم المتحدة إلى حد الآن باتجاه إعلان نتائج الاستفتاء.

4. إن رؤيتنا، بخلاصة، تكمن في ترك الأمم المتحدة لتتحمل مسؤولية استكمال هذه العملية من خلال سؤال الشعب الصحراوي عما يريده بشأن مستقبله. إننا بهذا لا نقرر النتيجة مسبقا، ولا نريد أن نفرضها. إن ما نريده هو أن يعطى للشعب الصحراوي الفرصة للذهاب إلى صناديق الاقتراع، التي تعد السبيل السلمي والديمقراطي لوضع حد لهذا النزاع طويل المدى، الذي لا يخدم استمراره لا مصداقية الأمم المتحدة، ولا الأمن والاستقرار في المنطقة ولا تنمية شعوبها.

5. وبدافع إرادتنا في المساهمة في إنجاح هذه العملية فقد قبلت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وما تزال تقبل، الدخول بصفة بناءة في مناقشة موضوع تدابير بناء الثقة التي اقترحتها في الجولة الثانية من المفاوضات. وهناك أيضا الموضوع الحساس جدا المتعلق باحترام حقوق الإنسان في الإقليم التي كنتم، السيد المبعوث الشخصي، قد أشرت له في الجولة الثالثة على أنه "ربما كان أفضل تدابير بناء الثقة" مشددا على أنه "من غير الواقعي أن يتم إيجاد حل متفق عليه من قبل الطرفين دون التطرق لموضوع حقوق الإنسان في سياق مفاوضاتنا". إننا نتأسف لأن الوفد المغربي لم يريد أن يناقش هذا الموضوع في سياق جولات المفاوضات السابقة. ورغم أن مجلس الأمن أهاب بنا، في قراره رقم 1783، لمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في جو مؤاتي للحوار، فإن المغرب يستمر في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المناطق المحتلة بينما يواصل معارضته لحق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق تقرير المصير. ومن الواضح أن هذا التصرف الذي يستحق شديد الإدانة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يساهم في خلق أجواء الثقة الضرورية لنجاح المفاوضات.

6. ومنذ عام 2004 والمغرب يتمسك برؤيته الخاصة والمفاجئة بخصوص هذا الحق. وفي الواقع، فإنه يعارض هذا الحق من خلال حصره، وبنحو مغلوط، على خيار واحد فقط بصفة تعارض نص وروح قرار الجمعية العامة رقم 1514 (XV) الذي ينص على أن

حق تقرير المصير يجب أن يُمارس طبقا للإرادة ورغبة الشعب المعني المعبر عنهما بحرية.

لقد جاء الوفد المغربي إلى مناهست لتكرار القول بأنه مستعد للتفاوض فقط بشأن حل يضمن له الاعتراف مسبقا "بمغربية" الصحراء الغربية. هذا الموقف يشترط ويقرر مسبقا نتيجة المفاوضات. وبالتالي، فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقال عنه أن تفاوض، وإنما هو فرض وإملاء. كما أنه يخلط بين تقرير المصير والانضمام القسري. فضلا عن ذلك، فالمغرب يحتج باستحالة تنظيم الاستفتاء، ولكنه في نفس الوقت يعتبر أن ما يسمى بمقترحه للحل يتيح إجراء هذا الاستفتاء.

وما نراه، في نهاية المطاف، هو موقف لا مبرر له من منظور ميثاق الأمم المتحدة والإطار المرجعي الذي حدده مجلس الأمن منذ الوهلة الأولى لانخراطه في عملية الحل. ما نراه هو "مقاربة" مليئة بمتناقضات جوهرية من حيث أهمية وقابلية تنظيم الاستفتاء، حيث يبدو غير قابل للتطبيق بالنسبة للمغرب إذا ما كانت خيارات التصويت تشمل الاستقلال، بينما يبدو ممكن التنفيذ إذا كان الخيار الوحيد هو "الحكم الذاتي".

كما نصت على ذلك كل خطط السلام السابقة التي صادق عليها مجلس الأمن، فإن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تعتبر أن الاستفتاء ممكن، ويجب أن يتم إجراء التصويت على أساس خيارين على الأقل.

السيد المبعوث الشخصي،

إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب قد قدمت للمغرب مقترحا للحل والذي أحاط مجلس الأمن العلم به في قراره 1754 و 1783 (2007). هذا المقترح لديه ميزة مضاعفة لكونه يلتزم بالشرعية الدولية ويضع أيضا رؤية للمستقبل من شأنها أن تقود إلى تأسيس علاقات صداقة وتعاون مع المغرب في الميادين السياسية والاقتصادية والأمنية. إن الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب ملتزمة أيضا بقبول نتائج الاستفتاء مهما كانت، وبالتفاوض مع المغرب، تحت رعاية الأمم المتحدة، حول الضمانات التي يمكن إعطاؤها لجارنا الشمالي وبالتعاطي مع كل المسائل التي تشكل انشغالا خاصا له، وهذا في حالة ما إذا اختار المصوتون في استفتاء تقرير المصير استقلال الصحراء الغربية.

إننا نعتقد أنه من الواجب تفادي إصابة العملية بحالة الجمود، لأن ذلك قد يؤدي إلى عواقب خطيرة على الجميع، على الطرفين وعلى المنطقة وكذا مصداقية وقدرة الأمم المتحدة على حل النزاع، والتي من الممكن أن يكون لها تأثير مباشر على السلم والأمن الدوليين. بيد أن

رفض المغرب لمناقشة مقترحنا وكذا معارضته لنقاش تدابير بناء الثقة وانتهاكاته المستمرة لحقوق الإنسان في الإقليم، كل ذلك يحمل بذور الدفع بالعملية إلى حالة الانسداد.

وعلاوة على ذلك، فإن سلوك الطرف المغربي في مناهست يرافقه هذه الأيام وقائع أخرى على الميدان متعلقة بتحركات مكثفة للقوات ومناورات عسكرية وعمليات إعداد لوجستكية هائلة في المناطق المحتلة في الداخلة وأوسرد والجنوب الشرقي المغربي، التي تشير إلى احتمال وقوع خرق لوقف إطلاق النار، ووحده المغرب هو الذي سيتحمل مسؤولية ذلك أمام المنطقة والعالم برمته.

السيد المبعوث الشخصي،

هذه هي الجولة الرابعة من عملية مناهست التفاوضية. لقد بذلتم جهود جبارة وأبديتهم قدرا كبيرا من الصبر. وقد ساهمت زيارتكم الأخيرة للمنطقة في تعميق النقاش والوعي بالضرورة الملحة لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع الذي سبب كثيرا من المعاناة، والتدمير، وعدم الاستقرار وتصعد العلاقات بين شعوب المنطقة. وبودنا أن نشكركم ونشكر فريقكم على مثابرتكم وتشجيعكم للسلم في إطار الشرعية الدولية. ونريد أيضا أن نعبر عن تقديرنا للبلدين المجاورين.

ستتفقون معنا، السيد المبعوث الشخصي، بأن العملية التفاوضية يجب أن تقود إلى التغلب على العراقيل والمضي قدما في الاتجاه الصحيح. وبالتالي، فلا يجب أن تتحول إلى غاية في حد ذاتها، ولا يمكن نسفها بشروط مسبقة تجعلها تفقد سبب وجودها.

إن مجلس الأمن دعانا للتفاوض، من غير شروط مسبقة وبحسن نية، بغية ضمان احترام حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير. ولذلك فإنه يتعين علينا أن نترككم والأمم المتحدة للقيام بالخطوات لاستكمال العملية من خلال إعطاء الشعب الصحراوي الفرصة السلمية والديمقراطية والمتماشية مع الشرعية الدولية ليقرر مصيره من خلال اختيار أحد الخيارين الذين قدمهما طرفي النزاع للأمم المتحدة في شهر أبريل 2007.

لقد قام سلفكم، جيمس بيكر، وبموافقة الطرفين، بتمهيد الطريق لبلوغ تلك المرحلة من خلال تفصيل ما يجب القيام به مما له صلة بتحديد هوية المصوتين، وحصر ومركزة القوات، وعودة اللاجئين والحملة الانتخابية ثم إعلان نتائج الاستفتاء. وتجدر الإشارة إلى أن الملك الراحل الحسن الثاني قد صرح وقتها بأنه "سيحترم نتائج الاستفتاء". واليوم، فإن المغرب يقول بأن مقترحه يمكن ويجب أن يقدم إلى استشارة شعبية. وبتعبير آخر، فإن هذا يعني أن موقف المغرب قد تطور وبأنه يعتقد بأن الاستفتاء ممكن الآن. وفي هذه الحالة، فلندع الأمم المتحدة تنظم الاستفتاء المذكور، ولندع المغرب يقوم بحملة انتخابية لصالح

مقترحه بشأن الحكم الذاتي، ولندع الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب تقوم بحملة انتخابية لصالح خيار الاستقلال، وبعد ذلك لندع شعب الصحراء الغربية يقول كلمة الفصل.

إننا نعتقد بأنه إذا تم أخذ هذه العناصر بعين الاعتبار، فإن ذلك سيعطي فرصا حقيقية لإحراز تقدم حقيقي. إن على الأمم المتحدة اليوم أن تغتنم هذه الفرصة وأن تتحمل مسؤوليتها، وذلك لأنه يبدو لنا أنه لا يمكنها أن تجد فرصة أفضل من هذه التي تتأسس على تلك العناصر. كما أن عليها أن لا تبقى مكتوفة الأيدي حيال نزاع تصفية استعمار، الذي يؤثر استمراره على مصداقيتها ويهدد السلم والاستقرار الجهويين.

ولذلك فإننا لنأمل أن تكون هذه الجولة حاسمة من أجل التقدم صوب السلام الذي سيوفر لنا جميعا فرصة الاستمرار في الاعتقاد بأن كل المساعي التي بذلت كانت مفيدة وبأن منهاست، كما كان حال هيوستن في الماضي، كانت مفيدة أيضا، لأنها أعطت فرصا جديدة لبلوغ حل عادل ودائم ومتماشي مع الشرعية الدولية.

وشكرا لكم!